Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.18/Rev.1
البند 9(ب)(i) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية كينيا

من أجل

المشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا

Document # 302894
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد	1
باء –	حالة الفقر واستراتيجية استئصاله	2
جيم –	القطاع الزراعي والإطار الاستراتيجي	3
دال –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	4
هاء –	استراتيجية الصندوق في تعاونه مع كينيا	5
الجزء الثاني –	**المشروع**	**6**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	6
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	10
واو –	التنظيم والإدارة	11
زاي –	المبررات الاقتصادية	11
حاء –	المخاطر	12
طاء –	الأثر البيئي	12
ياء –	السمات الابتكارية	13
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**13**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**14**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**15**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. COUNTRY PORTFOLIO OF IFAD LOANS AND BSF GRANTS

الثاني – الحافظة القطرية لقروض الصندوق ومنح الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

6 IV. FLOW OF FUNDS

الرابع – تدفقات الأموال

7 V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

الخامس – التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	شلن كيني
1.00 دولار أمريكي	=	78 شلن كيني
100 شلن كيني	=	1.28 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية كينيا

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

خريطة منطقة المشروع

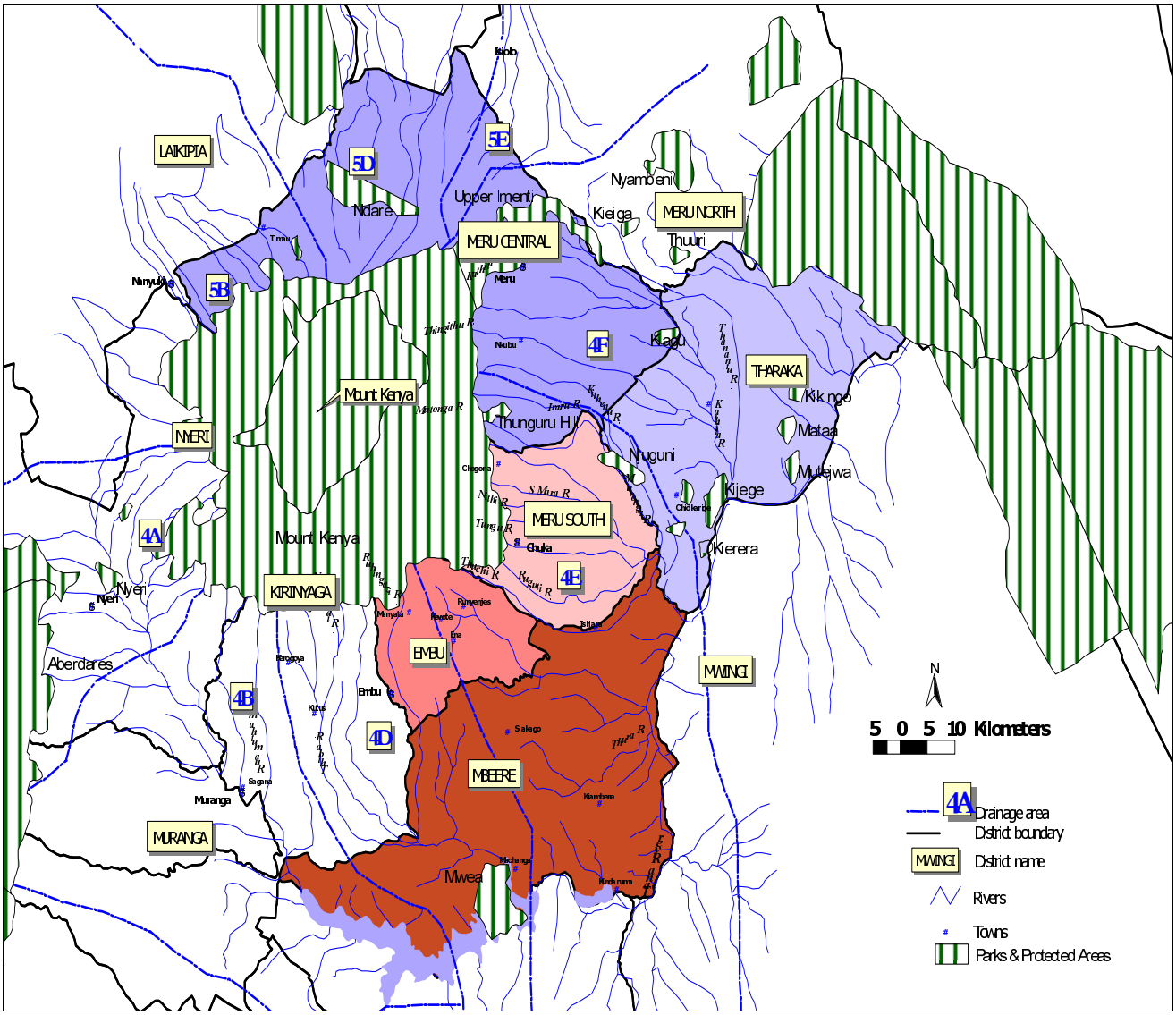

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية كينيا

المشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية كينيا
الوكالة المنفذة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
التكلفة الكلية للمشروع:	25.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	12.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	المرفق العالمي للبيئة
قيمة التمويل المشترك:	4.9 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	1.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.3 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ يعيش نحو 750 000 نسمة في المنطقة الجغرافية التي سيشملها المشروع، حيث يقيم 350 000 نسمة في مناطق الأحواض الفرعية للأنهار و 400 000 نسمة في المناطق الزراعية. ومن بين هؤلاء السكان يعتبر نحو 580 000 نسمة في عداد الفقراء أو المعرضين للوقوع في هوة الفقر. ومن المتوقع أن يشمل المشروع نحو 60 000 أسرة أو 360 000 نسمة يعيشون في خمسة أقسام تقع على المنحدرات الشرقية لجبل كينيا.

لماذا هم فقراء؟ يرتبط الفقر بالتدهور البيئي في حلقة مفرغة في منطقة المشروع. ويؤدي انجراف التربة بسبب إزالة الأشجار وسوء الممارسات الزراعية في أراضي التربة الهشة والمنحدرات إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بمعدل 2% في السنة. كما أن الممارسات الحالية لرعاية المحاصيل تشكل أسبابا أخرى لفقدان الطبقة السطحية من التربة وإلى تدهور خصوبتها. وقد ارتفع معدل الفقر في منطقة المشروع ارتفاعا شديدا خلال فترة 5–7 سنوات الماضية مع هبوط الأسعار العالمية للبن. كما ساهم إهمال مزارع البن في تدهور البيئة. ويعتبر الجفاف والفيضانات، التي تقترن بالسحب غير المنسق والمفرط لمياه الأنهار، أسبابا رئيسية لتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي والفقر، لاسيما، في المناطق الحدية. كما يتزايد تفاقم الفقر بسبب الضغط السكاني على الأراضي الزراعية بالإضافة إلى صغر الحيازات الزراعية وانخفاض الإنتاجية بسبب قصور المعرفة بطرق وأساليب الزراعة المستدامة.

ماذا سيفعل المشروع لهم؟ سيؤدي تحسين إدارة حوض النهر إلى زيادة تدفق المياه وتحسين نوعيتها وخفض الفاقد منها. كما سيعود ذلك بالفائدة المباشرة على الأحوال المعيشية لسكان المناطق السفلى القاحلة وشبه القاحلة الذين هم في أمس الحاجة إلى المياه لتحسين أحوالهم المعيشية. وسيؤدى تحسين توافر المياه إلى زيادة إنتاجية الأسر التي تفتقر إلى مياه الشرب النقية أو مياه الري. وتكمن الفوائد الرئيسية للمشروع في عكس اتجاه تدهور الأراضي من خلال الجمع بين تدابير تحسين إدارة الموارد الطبيعية في المزارع الخاصة والأراضي المشاع وخفض ترسب الطمي في حوض النهر. وستعمل السلطات المحلية مع مجموعات المزارعين في صياغة الاستثمارات وتنظيم الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه. وسيوفر المشروع التدريب والتوعية للمجتمعات المحلية كما سيساعدها في إعداد خطط إدارة الموارد الطبيعية التي تركز على أراضي الوقف والأحواض الفرعية للأنهار. فضلا عن ذلك سيدعم المشروع أنشطة توليد الدخل في مجال تصنيع الأغذية أو في العمل غير الزراعي وتحسين الروابط التسويقية. ويهدف المشروع أيضا إلى تدعيم القدرات التقنية لموظفي الأقسام في مجال إدارة الموارد الطبيعية وإدارة دورة المشروعات وتقنيات العمل التشاركي بغرض تشجيع التعاون الميداني مع المجتمعات المحلية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي.

كيف سيشارك المستفيدين في المشروع؟ سيعمل المشروع على توعية المجتمعات المحلية وتدريبها على تحديد احتياجاتها ووضع أولوياتها وإيجاد السبل لتلبية هذه الاحتياجات والمشاركة في عملية التنفيذ. كما سيعمل المشروع مع المجموعات المجتمعية إذا وجدت وسييسر تشكيل هذه المجموعات في حالة عدم وجودها. وسوف يستفيد المشروع من القدرات القائمة للمنظمات المحلية التي تتمتع بتأثير ملموس، مثل رابطات مستخدمي مياه الأنهار، في اتخاذ المبادرة وتوفير اليد العاملة والمواد لتغطية جزء كبير من تكاليف الاستثمار في البنية الأساسية. ومن خلال إشراك هذه المنظمات بشكل كامل سيساعد المشروع على تعزيزها وتدعيمها، ليس فقط من أجل مؤازرة أنشطة المشروع وإنما أيضا من أجل القيام بدور رائد في دفع عجلة الأنشطة الإنمائية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية كينيا
من أجل
المشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية كينيا بما قيمته 12.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل المشروع الرائد لإدارة الموارد الطبيعية في شرق جبل كينيا. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد

1 - تعتبر كينيا من أكثر اقتصادات شرقي أفريقيا ازدهارا، كما أنها تقوم بدور رئيسي في الحفاظ على استقرار القرن الأفريقي. وتنعم كينيا بسلام نسبي ولم تشهد أي صراعات عرقية أو مدنية كبيرة مثل التي أشاعت الفوضى في البلدان المجاورة، وإن كانت الصدامات ذات الدوافع السياسية بين الفئات العرقية أثرت بشكل خطير على السياحة في التسعينات.

2 - كانت كينيا تتمتع بنمو اقتصادي قوي منذ الاستقلال حتى السبعينات. ولكن أداءها الاقتصادي تدهور بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين حيث تفاقم إثر سلسلة من العوامل الخارجية بسبب الإخفاق في اتباع سياسات اقتصادية حكيمة وتباطؤ تنفيذ إجراءات الإصلاح الهيكلي والمشاكل المترتبة على سوء الإدارة. وهبط متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 6.5% في الستينات والسبعينات إلى نحو 1.3% في الفترة 1996–2000، أي إلى دون معدل النمو السكاني الذي بلغ 2.2% في تلك الفترة. وفي عام 2000 بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 10.4 مليار دولار أمريكي، وكان نموه سلبيا (– 1.7%) بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 360 دولارا أمريكيا.

3 - **الإنفاق العام.** في سبتمبر/أيلول 2000 أقر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قورضا لدعم ميزانية كينيا وصرفت الشريحة الأولى لها. وبعد ذلك بشهرين أوقف الصرف ولايزال من غير المؤكد ما إذا كانت عمليات الصرف

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

ستستأنف أم لا. وفي حين أن دعم الميزانية من مؤسسات بريتون وودز له أهمية رمزية فإن حجم هذا الدعم يعتبر صغيرا بالقياس إلى الحجم الإجمالي للميزانية الحكومية، وربما تستطيع الحكومة أن تغطي احتياجاتها التمويلية من أسواق رأس المال المحلية. وتعتبر قدرة الحكومة على تعبئة الإيرادات قدرة مشهود بها مقارنة بالبلدان الأخرى في الإقليم، حيث بلغت نسبة الإيرادات التي جمعتها 25% من الناتج المحلى الإجمالي. فضلا عن ذلك، يمثل التمويل بالمنح الأجنبية نسبة ضئيلة من الإنفاق العام حيث بلغ 13% تقريبا في عام 2001 مقارنة بنسبة 52% في أوغندا المجاورة.

4 - **الدين الخارجي.** في نهاية عام 2000 بلغ مجموع الدين الخارجي على كينيا 6.75 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 61% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت خدمة الدين نحو 20% من متحصلات النقد الأجنبي. ويمكن أن يعزى انخفاض مستوى رسوم خدمة الديون في كينيا جزئيا إلى ارتفاع نسبة ديونها التيسيرية كما يعزى إلى الصعوبة في استيعاب مبالغ المساعدات الدولية. وبرغم فقر كينيا فمن غير المرجح أن تستفيد من مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حتى في الإطار المعزز لهذه المبادرة، لأن عبء الدين الواقع عليها نادرا ما يصل إلى مستوى يجعل شروط المبادرة تنطبق عليها.

باء – حالة الفقر واستراتيجية استئصاله

5 - **السكان والفقر.** في عام 1997 صنف ما يربو على نصف سكان كينيا بأنهم فقراء يعيش ثلاثة أرباعهم في المناطق الريفية[2]. وارتفع عدد فقراء الريف في كينيا خلال العقد الماضي واقترن ذلك بتدهور مستوى التعليم والرعاية الصحية. وترتبط الكثافة السكانية بالطاقة الزراعية حيث ترتفع نسبة هذه الكثافة في المناطق الزراعية الايكولوجية الأحسن حالا. وبينما يعيش من يعانون من الفقر المطلق في الأراضي الحدية (معظمها أراض قاحلة) في المناطق الشمالية أساسا فإن معظم الفقراء يعيشون في المناطق ذات الإمكانات التي تتراوح بين العالية والمتوسطة. ويقدر عدد السكان بنحو 30.7 مليون نسمة (فبراير/شباط 2001) وبلغ معدل نموهم 2.3% مقارنة بنسبة 4.1% منذ عشرة أعوام. وجاء انخفاض معدل النمو نتيجة لحملات تنظيم الأسرة وزيادة ضحايا نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الذي أصبح هو أكبر أسباب الوفاة بين الشباب ومتوسطي الأعمار في كينيا.

6 - **استراتيجية الحد من الفقر.** حددت وثيقة استراتيجية الحكومة للحد من الفقر التي صدرت في يونيو/حزيران 2001 هدفا لها هو خفض عدد الذين يعانون من الفقر المطلق إلى النصف بحلول عام 2015. وخلصت الوثيقة إلى أن القطاع الزراعي سيكون هو العامل الحاسم في بلوغ هذا الهدف. كما تؤكد الوثيقة على: (i) التقدم في مجال الإدارة والحد من الفساد؛ (ii) الاهتمام بأولويات الرعاية الصحية والتعليمية للسكان؛ (iii) المضي في إجراءات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد؛ (iv) التوزيع العادل للموارد الطبيعية؛ (v) تشجيع القطاع الخاص. وبعد نشر هذه الوثيقة أعد كل قسم من الأقسام الإدارية وثيقة الاستراتيجية الخاصة به، وبذلك أتيحت الفرصة لجميع أصحاب المصلحة في عرض آرائهم ومفاهيمهم بشأن القيود الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية وبشأن استراتيجيات الحد من الفقر.

[2] قُدر خط الفقر المطلق بنحو 41.3 و 88.3 شلن كيني (0.53 و 1.12 دولار أمريكي) في اليوم في المناطق الريفية والحضرية على التوالي.

جيم – القطاع الزراعي والإطار السياسي

7 - تشكل الموارد الطبيعية المتجددة الأصول الاقتصادية الرئيسية في كينيا. وتتمتع البلاد بطبيعة جغرافية ومناخية متنوعة توفر الإطار الأساسي للإنتاج الزراعي والسياحة. ويعتمد الاقتصاد على استغلال الموارد الطبيعية المتجددة حيث تسهم الزراعة بنحو 23% في الناتج المحلي الإجمالي، والسياحة (القائمة على المناظر الطبيعية والشواطئ الساحلية) بنسبة 20 في المائة. ويعتمد ثلاثة أرباع السكان تقريبا على الزراعة في حياتهم ورزقهم، بينما تعمل 11% من القوة العاملة في القطاع السياحي. وبخلاف الوضع السائد في العديد من بلدان جنوبي وغربي أفريقيا فإن الأداء الحالي للقطاع الزراعي (القطاعات الفرعية لإنتاج الشاي والمحاصيل البستانية أساسا) يؤكد أن المزايا النسبية التي تتمتع بها كينيا هي المرتبطة بالزراعة والأنشطة الاقتصادية الريفية الأخرى المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية. ولكن نظرا للضغط السكاني والفقر في مناطق الطاقة الزراعية العالية أخذ السكان ينزحون إلى المناطق الجافة التي يحتاج الإنتاج الزراعي وتكثيفه فيها إلى كميات إضافية من المياه.

8 - **البيئة.** تعرضت كينيا في العقدين الأخيرين إلى إزالة أشجار الغابات بمعدلات متسارعة وإلى انجراف التربة وتزايد التلوث البيئي والصناعي. وقد أثر انجراف التربة، بسبب إزالة أشجار الغابات وسوء الممارسات الزراعية في التربة الهشة وفي المنحدرات، في الإنتاجية الزراعية وأسهم في ترسب الطمي خلف السدود. وما لم يتحقق التوازن المناسب بين صون البيئة وحمايتها وبين أنشطة التنمية الاقتصادية فسوف تضعف قدرة البلاد على تحقيق النمو المستدام لقطاعاتها الاقتصادية من أجل الحد من الفقر. وحتى يكتب النجاح لأنشطة صون البيئة يجب أن تحظى بالأولوية في مجال التنمية.

9 - **الموارد المائية.** نظرا لأن كينيا تفتقر إلى المياه مقارنة بجيرانها من بلدان شرق أفريقيا، فهي تواجه عددا من التحديات الخطيرة فيما يتعلق بإدارة موارد المياه. ومن أهم ما تواجهه من مشكلات في هذا الصدد هو تدهور أحواض الأنهار الذي يلحق الضرر بقاعدة موارد المياه المحدودة أصلا في كينيا. ويؤدي تدهور حوض النهر إلى زيادة معدل تسرب المياه من مجراه وحدوث فيضانات عارمة بجانب انجراف التربة وتراكم الطمي والحد من امتصاص التربة للمياه وانخفاض معدل تدفق المياه في فترات الجفاف. وترجع الأسباب الرئيسية لتدهور حوض النهر إلى سوء الأساليب الزراعية والضغط السكاني وإزالة أشجار الغابات. ويمثل التلوث مشكلة متنامية أخرى، لاسيما في مصادر المياه السطحية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وأدى تزايد الطلب على المياه إلى اشتداد المنافسة والصراعات بين مستهلكي المياه. ويكمن في جذور هذه المشكلة أيضا الافتقار إلى الآليات المناسبة لتوزيع المياه وسوء الإدارة وعدم فرض نظام لحصص المياه. وقد انتشر السحب غير القانوني للمياه (أي ما يعرف باختلاس المياه) وبذلك أصبح سحب المياه يتم بدون ترخيص وبدون الالتزام بشروط الاستخدام أو تجديد التراخيص المنتهية.

10 - **عملية الإصلاح الهيكلي.** عملت الحكومة، منذ التسعينات، على تعديل الإطار التشريعي لقطاعي الزراعة والموارد الطبيعية. ويعتبر الإصلاح التشريعي إجراء لابد منه لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والتحرك قدما نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وركزت الإصلاحات على قطاعات فرعية معينة وعلى الدور المناسب الذي تؤديه الحكومة في تنظيم استخدام الموارد الطبيعية ومساندة الأنشطة الاقتصادية. وصدر بالفعل عدد من التشريعات

ويوجد عدد آخر على وشك الانجاز. وفيما يتعلق بالمشروع المقترح يعتبر قانون التنسيق والإدارة البيئية لعام 1999 أهم هذه التشريعات ذات الصلة حيث أنه يشمل القضايا المتعلقة بحماية البيئة ومعايير الجودة. ويدعم هذا القانون 'قانون المياه' (الصادر في أبريل/نيسان 2002) ومشروع قانون الغابات.

11 - أنشأت الحكومة مؤخرا الهيئة الوطنية لإدارة البيئة بموجب قانون تنسيق وإدارة البيئة (1999) من أجل الإشراف العام على جميع المسائل المتعلقة بالبيئة وتنسيقها ولكي تكون هي المنفذ الرئيسي لجميع السياسات البيئية. وتتولى الهيئة المسؤولية عن: (i) التخطيط البيئي؛ (ii) حماية البيئة وصونها؛ (iii) تقدير الأثر البيئي؛ (iv) المراجعة والرصد البيئي ؛ (v) تنفيذ معايير الجودة البيئية.

12 - تمشيا مع قانون المياه تقتضي استراتيجية الحكومة إنشاء هيئة مستقلة لإدارة موارد المياه لتكون مسؤولة عن تقديم خدمات إدارة موارد المياه على أساس لا مركزي على مستوى مستجمعات المياه الرئيسية والفرعية. وستنشأ مجالس لإدارة هذه المستجمعات وتدعيمها للقيام بعدة مهام لإدارة المياه مثل توزيع المياه والرقابة على التلوث وإدارة المستجمعات. وستتولى الهيئة تنسيق بعض المهام مع هيئة إدارة موارد المياه والوكالات الحكومية المعنية. وستتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية المسؤولية عن صياغة السياسات لضمان سلاسة المرحلة الانتقالية للمسؤوليات حيث ستلغى هذه الوزارة تدريجيا بعد إنشاء هيئة إدارة موارد المياه.

13 - لتغطية تكاليف إدارة موارد المياه تنص الاستراتيجية على تعبئة الموارد المحلية وتكملتها بالمعونة من الشركاء الإنمائيين. وسوف يوضع نظام مناسب لفرض رسوم الاستهلاك ضمانا لاسترداد التكاليف وتمكينا للإدارة المستدامة لموارد المياه. وسوف يتم ترشيد نظم الإدارة المالية لرفع مستوى كفاءتها وشفافيتها ومساءلتها. وأخيرا من المقرر أن تصل هيئة إدارة المياه إلى مرحلة الاستقلال المالي في النهاية.

دال – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق السابقة

14 - **التجربة العامة للصندوق.** استفادت كينيا خلال العشرين عاما الماضية من قروض ومنح[3] بلغ مجموع قيمتها 122 مليون دولار أمريكي. ومنذ عام 1995 أعيدت هيكلة حافظة الصندوق في كينيا بسبب انخفاض معدل صرف القروض. وأقفل الصندوق، بالتعاون مع الحكومة، المشروعات المتعثرة وساهم في وضع إجراءات جديدة لمعالجة تعقيدات إعداد الميزانية الحكومية. وليس للصندوق حاليا إلا مشروعين جاريين في كينيا بعد أن كان عدد مشروعاته في منتصف التسعينات تسعة مشروعات.

15 - **الدروس المستفادة.** خلص استعراض تجربة الصندوق في كينيا إلى الدروس المستفادة الرئيسية التالية: (i) ينبغي أن تتسم صياغة المشروع بالبساطة وأن تشرك فيها أقل عدد ممكن من الوزارات المختلفة مع تعيين وزارة رائدة تكون هي المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ المشروع ووضع نظمه؛ (ii) ينبغي أن توضع ترتيبات التمويل بشكل نهائي ومتفق عليه في مرحلة التقدير الأولى للمشروع؛ (iii) ينبغي أن تسمح إدارة المشروع بإدماج الأنشطة التي

[3] انظر موجز عمليات الصندوق في كينيا في الذيل الثاني.

تستجيب للأولويات المجتمعية المحددة أثناء التنفيذ؛ (iv) تضمنت الأنشطة الإنتاجية تكثيف الزراعة ولكن لم يول اهتمام كاف للقيود البيئية ونتائجها وللربط بين تدهور البيئة والفقر؛ (v) اعتادت المجتمعات المحلية ومجموعات العون الذاتي على أخذ زمام المبادرة وهي مستعدة لتقديم إسهامات كبيرة من المال واليد العاملة في الأنشطة الإنمائية؛ (vi) تعتبر المجموعات النسائية شديدة القابلية لتنفيذ نصائح الاقتصاد المنزلي والتدريب واتخاذ المبادرة في الأنشطة الإنتاجية.

هاء – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع كينيا

16 - **النهج الاستراتيجي للصندوق في كينيا.** حددت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر نمو القطاع الزراعي بأنه عامل حاسم في خفض معدل الفقر في كينيا. وقد أعد الصندوق وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في كينيا على هذا الأساس[4]. ويجب أن يشكل صون وإصلاح قاعدة الموارد الطبيعية محور نهج الصندوق في خفض معدل الفقر. ورغم أن النمو الزراعي يرتبط بالضرورة بتكثيف الزراعة فإن *المياه* تعتبر، في كينيا، هي العامل الرئيسي لتكثيف الزراعة وتنويعها بينما يعتبر *انجراف التربة* بسبب سوء الممارسات الزراعية عاملا حاسما في الإنتاج الزراعي وفي تجديد طاقة مستجمعات المياه على السواء.

17 - سيدعم الصندوق المجموعات المستهدفة كما سيدعم إجراءات الحكومة المتعلقة بتنفيذ السياسات والتشريعات الجديدة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والأنشطة الزراعية. وستشكل المشاركة المجتمعية اللامركزية حجر الزاوية في نهج استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية بهدف تحقيق التوازن بين الطلب والاحتياجات المتنافسة على هذه الموارد وبين التوصل إلى حلول مجدية ومستدامة لتلبية احتياجات أشد الفئات فقرا. وسيدعم الصندوق تنمية المعرفة على مستوى الأسرة والمزرعة والمجتمع المحلي بالجمع بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل وضع الحلول وبناء المعارف. وستدعم حافظة الصندوق المقبلة تحسين سبل حصول فقراء الريف على الخدمات المالية والتسويقية المستدامة.

18 - في هذا الإطار العام سيدعم الصندوق جهود الحكومة في تنفيذ أهداف العملية المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر من خلال تدعيم المشاركة والاستعانة بجميع المعنيين في كينيا، لاسيما الفقراء، بأسلوب يتسم بالشفافية والانفتاح من أجل الترويج للتوزيع العادل للموارد الوطنية والمبادرات الإنمائية. وستركز الأنشطة التي سيمولها الصندوق في كينيا على الأهداف العريضة لخفض معدل الفقر الريفي والترويج للأمن الغذائي. سوف تتحقق هذه الأهداف باعتماد تدخلات تدعم أنشطة التنمية المجتمعية والاقتصادية المحلية المحددة وتضع أولوياتها.

[4] بحث المجلس التنفيذي هذه الوثيقة في سبتمبر/أيلول 2002.

الجزء الثاني- المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

19 - **منطقة المشروع.** سينفذ المشروع في عدد مختار من مستجمعات المياه الفرعية لنهر تانا الواقع على المنحدرات الشرقية لجبل كينيا في الأقسام الإدارية الخمسة، إمبو، وميرو الوسطى، وميرو الجنوبية، ومبيري، وتاراكا (انظر الخريطة). وتشمل منطقة المشروع مواقع ذات أهمية قومية وعالمية كبيرة. ذلك أن جبل كينيا نفسه ليس منطقة تضاريس ايكولوجية فريدة في نوعها فحسب، وإنما أيضا كان على مدى قرون عديدة ذا أهمية دينية وثقافية كبرى للسكان الذين يعيشون حوله. وتضم منطقة المستجمع العليا منطقة الألب الأفريقية، وهي منطقة محمية في إطار المنتزه الوطني لجبل كينيا ومحمية الغابات الوطنية (غابة المرتفعات)، التي تعتبر مأهولة بالسكان إلى حد ما ولكنها تضم تنوعا بيولوجيا فريدا على المستويين القومي والعالمي. ويشمل المستجمع الأوسط في منطقة المشروع أراض ذات إمكانات زراعية عالية تصلح لزراعة الشاي والبن والقطن/التبغ. وقد أزيل الغطاء النباتي الطبيعي من هذه الأراضي وأصبحت تستخدم الآن في الزراعة وإقامة المستوطنات. غير أن الغطاء النباتي الطبيعي لا يزال قائما في بعض المناطق الواقعة على ضفتي النهر كما يوجد في هذه المناطق بعض الأشجار من الفصائل الأصلية داخل المزارع. وتمارس الزراعة الحرجية ومنتجاتها في هذه المنطقة على نطاق واسع.

20 - جبل كينيا هو مستجمع مياه نهر تانا الذي يوفر المياه لعدد كبير من سكان كينيا. وقد انخفض معدل تدفق مياه النهر أثناء موسم الجفاف بسرعة في السنوات الأخيرة بسبب تزايد تحويل المياه إلى المناطق الزراعية ذات الإمكانات الزراعية العالية التي تحيط بالمنتزه الطبيعي ومحمية الغابات. فضلا عن ذلك أدت الممارسات الزراعية غير الملائمة إلى التعجيل بانجراف التربة مما أدى بدوره إلى ترسب الطمي بشكل مفرط في الروافد التي تغذي نهر تانا. وهذه العوامل مجتمعة (بالإضافة إلى إزالة الأشجار من جبل كينيا نفسه) تشكل الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة في المستجمع وتقوض كلا من الطاقة الإنتاجية للمنطقة وقدرتها على الحفاظ على النظام الإيكولوجي لمستجمع المياه.

21 - **المجموعة المستهدفة.** بلغ عدد سكان الأقسام الخمسة نحو 1.2 مليون نسمة في عام 1998. كما يبلغ عدد سكان المنطقة الجغرافية التي سيشملها المشروع نحو 000 750 نسمة، يعيش منهم 000 350 نسمة في مناطق الأحواض الفرعية للنهر و 000 400 نسمة في المناطق الزراعية. ويعتبر نحو 000 580 نسمة تعيش في هذه المناطق في عداد الفقراء أو المعرضين للسقوط في هوة الفقر. ولكن التمييز بين الفقراء ومن هم أفضل حالا أمر عسير جدا، كما يتعرض سكان منطقة المشروع إلى مخاطر السقوط في هوة الفقر بسبب انهيار قطاع إنتاج البن وسرعة تدهور حالة الأراضي وتجزؤ الحيازات.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

22 - **نهج المشروع.** سيدعم المشروع الهدف العام لاستراتيجية الحد من الفقر في كينيا الرامية إلى صون البيئة كوسيلة لضمان استدامة المصادر المعيشية لفقراء الريف. وقد صمم المشروع في ضوء الإطار السياساتي الجديد (انظر الفقرات 10-13) الذي يستهدف قيام الحكومة المركزية بدور إشرافي على رسم السياسات مع تفويض المسؤوليات

التنظيمية والإدارية إلى المسؤولين على مستوى الأقسام الإدارية والمحليات. ويهدف المشروع إلى تحسين أداء السلطات المحلية بتدعيم قدرات المنظمات المجتمعية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون في منطقة المشروع، بما في ذلك موظفي الوزارات المختصة. وسوف يشكل التدريب عنصرا أساسيا في أنشطة المشروع بغرض الترويج لثقافة الشفافية سواء في الأجهزة التقنية أو بين هذه الأجهزة والمجتمعات المحلية.

23 - الهدف العام للمشروع المقترح هو المساهمة في الحد من الفقر بالترويج للاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتحسين الممارسات الزراعية. أما الهدف متوسط الأجل فهو تعزيز الاستخدام العادل لهذه الموارد مع التركيز بشكل خاص على صون البيئة. أما الأهداف المحددة فهي: (i) الأخذ بالممارسات الزراعية وغير الزراعية لصون البيئة واحياءها في المناطق المتاخمة للأنهار وأراضي الوقف مع التركيز على مكافحة انجراف التربة؛ (ii) تحسين إدارة مياه النهر بغرض زيادة تدفق المياه في موسم الجفاف وتقليل الترسبات والتلوث في هذه الأنهار؛ (iii) رفع مستوى دخل الأسرى بتحسين تسويق المنتجات الزراعية والمنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية؛ (iv) تعزيز الإدارة الجيدة على المستوى المحلي بغرض تحسين استخدام الأرض وإدارة المياه[5].

جيم - عناصر المشروع

24 - سيمول المشروع المقترح سلسلة من الأنشطة في إطار خمسة عناصر رئيسية هي: (i) إدارة موارد المياه؛ (ii) صون البيئة؛ (iii) تحسين الأحوال المعيشية الريفية؛ (iv) تعزيز إمكانات المجتمع المحلي؛ (v) إدارة المشروع.

25 - **إدارة موارد المياه.** سيدعم المشروع إدارة موارد المياه المعتمدة على المجتمع المحلي وسيعزز قدرة الدوائر المعنية بالمياه على صونها وإدارة الطلب عليها. وسيجري تقدير للوضع الراهن فيما يتعلق بالمياه مع إجراء تقدير شامل للوضع الأساسي المتعلق بعدد الأنابيب المستخدمة في سحب المياه، القانونية منها وغير القانونية، ونوعية المياه ومعدل تدفقها. واعتمادا على رابطات مستخدمي المياه القائمة وغير ذلك من المبادرات المحلية سيساند المشروع إنشاء رابطات مستخدمي المياه للعمل بالمشاركة مع الدوائر المعنية بالمياه في الأقسام من أجل حل النزاعات حول المياه ومواجهة تحديات إدارة حوض النهر، مثل توزيع حصص المياه ومعالجة تدهور مستجمعات المياه. وسيقدم المشروع الدعم لوضع الخطط الخاصة بإدارة مستجمعات الأحواض الفرعية. كما سيدعم تحسين مآخذ المياه المقامة على النهر وإقامة منشآت للتحكم في سحب مياه الأنهار بشكل أكثر فعالية. فضلا عن ذلك ستؤدي استثمارات المشروع في إصلاح الشبكات السيئة وغير الفعالة للإمداد بالمياه والري إلى تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة توافرها للزراعة. ومن بين الأنشطة الأساسية للمشروع رصد الأحوال الأساسية لمستخدمي المياه بغرض تعميق المعرفة والوعي بالعمليات الطبيعية والأسباب البشرية التي تؤثر في كمية المياه المتاحة ونوعيتها.

26 - **صون البيئة.** سيركز المشروع على أراضي الوقف وغيرها من أراضي الملكية العامة داخل وخارج مناطق مستجمعات الأحواض الفرعية. وسيقدم المشروع الدعم لإعداد الخطط المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية وزراعة الأشجار والأنشطة الأخرى التي تحد من انجراف التربة. كما سيتخذ الخطوات لمكافحة انجراف التربة على جانبي

[5] أنظر الإطار المنطقي للمشروع في الذيل الثالث.

الطـــرق، وهـــي العملـــية المســـؤولة عـــن ترسب 10 إلى 20% من حجم الطمي الذي يسد مجرى الأنهار. وتجرى المفاوضات حاليا مع المرفق العالمي للبيئة من أجل تمويل تكاليف العنصر الفرعي للإدارة المتكاملة للنظم الايكولوجية واحـــياءها وإصلاحها الذي سيتولى جهاز الحياة البرية في كينيا إدارته في مناطق المستجمعات العليا في منتزه الغابات الوطنـــي. ويهدف هذا العنصر الفرعي إلى: (i) وضع وتدعيم مخططات الإدارة الجماعية المشتركة؛ (ii) وضع تقدير للتـــنوع البيولوجـــي بمشـــاركة المجتمعات المحلية؛ (iii) بناء القدرة على حماية الحياة النباتية والحيوانية الطبيعية مع الحفـــاظ على المعرفة التقليدية، ورصد الأوضاع والاتجاهات؛ (iv) توفير حوافز جديدة أو إزالة المثبطات القائمة أمام صون التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للأراضي وصونها؛ (v) تعزيز الإدارة البيئية والمشاركة المحلية في تحديد أولويات إدارة الموارد الطبيعية (vi) الاستثمار في الحد من التضارب بين الحياة البشرة والبرية.

27 - **الأحـــوال المعيشية الريفية**. سيدعم المشروع تدابير الصون المتكامل للمياه والتربة في الحقول دعما لأنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني والترويج للأنشطة المدرة للدخل. كما سيدعم تحسين الوصول إلى الأسواق المحلية وتمكين المزارعيـــن مـــن الحصـــول علـــى أســـعار عادلة للسلع التي ينتجونها وذلك من خلال: (i) تعبئة المزارعين لتشكيل مجموعات تسويقية؛ (ii) تيسير الربط بين المجموعات التسويقية والمؤسسات الائتمانية؛ (iii) نشر معلومات السوق بين هذه المجموعات المستهدفة؛ (iv) إصلاح البنية الأساسية الريفية، بما في ذلك طرق الوصل الفرعية المختارة.

28 - **تعزيـــز إمكانات المجتمع المحلي**. يشمل هذا العنصر نشاطين هما: (i) التنمية المجتمعية التي ستشمل تعزيز المنظمات النشطة في الأحواض الفرعية للأنهار (مثل رابطات مستخدمي المياه) وقيام المجتمع المحلي بتشجير أراضي الوقـــف ودعـــم تنفـــيذ المـــبادرات المجتمعية في مجال الزراعة والتسويق والتجهيز البسيط لمنتجات الموارد الطبيعية ومنتجاتها الفرعية؛ (ii) تدعيم القدرات التقنية من خلال تدريب موظفي الأقسام على إدارة دورات المشروعات وإعداد خطـــط العمـــل الســـنوية واســـتخدام التقنيات التشاركية، مثل الرصد والتقييم والمراجعة المادية الحقلية لأنشطة الدعم المجتمعية.

29 - **إدارة المشروع**. سينفذ المشروع تحت المسؤولية العامة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية. وسيتولى الموظفون التقنـــيون المختصون في الأقسام الإشراف على أنشطة المشروع وتنفيذه. وسوف تنشئ وزارة البيئة والموارد الطبيعية وحدة مستقلة لإدارة المشروع في إمبو للعمل مع الموظفين التقنيين في الأقسام في تنفيذ أنشطة المشروع.

دال – التكاليف والتمويل

30 - تقـــدر التكالـــيف الاســـتثمارية الكلـــية والتكاليف الإضافية المتكررة للمشروع، بما في ذلك الطوارئ المادية والســـعرية، بمبلغ 25.7 مليون دولار أمريكي. وتقدر قيمة عنصر النقد الأجنبي بنحو 12.4 مليون دولار أمريكي، أي 48% مـــن التكالـــيف الكلية للمشروع. وتقوم تقديرات جميع التكاليف على أساس أسعار سبتمبر/أيلول 2002. ويلخص الجدول 1 تكاليف المشروع بحسب العناصر.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
إدارة موارد المياه	8.34	50	37
صون البيئة	6.23	54	28
الأحوال المعيشية الريفية	3.83	49	17
تعزيز إمكانات المجتمع المحلي	1.54	60	7
إدارة المشروع	2.37	31	11
مجموع التكاليف الأساسية	**22.31**	**49**	**100**
الطوارئ المادية	0.95	56	4
الطوارئ السعرية	2.43	34	11
التكاليف الكلية للمشروع	**25.69**	**48**	**115**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

31 - **التمويل.** سيمول المشروع المقترح بقرض يقدمه الصندوق بمبلغ 16.7 مليون دولار أمريكي بشروط تيسيرية للغايـــة، ومبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي من الحكومة ومساهمات عينية من المستفيدين تعادل قيمتها 2.3 مليون دولار أمريكـــي. ويجـــري طلـــب منحة من المرفق العالمي للبيئة قيمتها 4.9 مليون دولار أمريكي[6] لتمويل العنصر الفرعي لإحـــياء الـــنظام الايكولوجـــي وإدارته الذي سينفذ في المناطق العازلة ومحمية الغابات بالتوازي مع الأنشطة الأخرى للمشروع. ويبين الجدول 2 خطة التمويل المقترح.

[6] وافقت جهة الاتصال بين المرفق العالمي للبيئة في كينيا على الطلب المقدم للحصول من المرفق على منحة لتمويل العنصر الفرعي وفقا للقسم باء من تسهيلات إعداد المشروعات وستبحث أمانة المرفق هذا الطلب في نوفمبر/تشرين الثاني 2002.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		الصندوق		المرفق العالمي للبيئة		المستفيدون		المجموع		عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب	نقد أجنبي
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
إدارة موارد المياه	0.47	4.9	8.05	83.1	-	-	1.17	12.0	9.69	37.7	4.54	0.47	4.68
صون البيئة	0.54	7.7	1.66	23.4	4.87	68.7	0.01	0.2	7.08	27.6	2.78	0.54	3.75
الأحوال المعيشية الريفية	0.25	5.6	3.13	70.1	-	-	1.08	24.3	4.47	17.4	2.12	0.19	2.15
تعزيز إمكانات المجتمع المحلي	0.08	4.7	1.64	93.0	-	-	0.04	2.3	1.76	6.9	0.65	0.08	1.03
إدارة المشروع	0.43	15.8	2.27	84.2	-	-	-	-	2.70	10.5	1.47	0.43	0.80
المجموع	1.78	6.9	16.74	65.2	4.87	18.9	2.31	9.0	25.70	100.0	11.56	1.72	12.42

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

32 - **التوريد.** ستورد السلع والخدمات التي ستمول من القرض المقترح تقديمه من الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المطبقة في الصندوق. وستمنح عقود الإمداد بالسلع والأشغال المدنية التي تكلف ما يعادل 000 200 دولار أمريكي أو أكثر على أساس المناقصات التنافسية الدولية. وتمنح العقود التي تقل تكلفتها عن 000 200 دولار أمريكي وتزيد على 000 20 دولار أمريكي على أساس المناقصات التنافسية المحلية وفقا لإجراءات يرتضيها الصندوق. أما السلع التي تبلغ تكلفتها 000 20 دولار أمريكي أو أقل فسوف تشترى من خلال التسوق المحلي وتمنح على أساس تقييم ومقارنة عروض أسعار مقدمة من ثلاثة موردين على الأقل وفقا لإجراءات يرتضيها الصندوق. وستورد المساعدات التقنية الوطنية والدولية قصيرة الأجل وفقا للمبادئ التوجيهية المطبقة لدى المؤسسة المتعاونة.

33 - **الصرف.** ستصرف مبالغ القرض المقترح وقدرها 16.7 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات من أجل النفقات التي تنطبق عليها الشروط والمدرجة في خطط العمل والميزانيات السنوية المعتمدة. وضمانا لإتاحة أموال القروض في حينها وتيسيرا لتنفيذ المشروع ستفتح الحكومة حسابا خاصا بالدولار الأمريكي لدى مصرف تجاري خارجي يرتضيه الصندوق. وتبلغ قيمة المبلغ المرخص بإيداعه في الحساب الخاص نحو 1.2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل مصروفات المشروع المتوقعة لمدة نصف سنة من القرض مخصوما منها المصروفات المباشرة المنتظرة[7]. وستكون الدفعة الأولى للصرف عبارة عن السلفة المرخص بإيداعها في الحساب الخاص. وبعد ذلك ستصرف دفعات على أساس كشوف الإنفاق من أجل أي مدفوعات متعاقد بشأنها وتبلغ قيمتها 000 20 دولار أمريكي أو أقل.

[7] انظر الرسم البياني لتدفق الأموال في الذيل الرابع.

34 - **الحسابات ومراجعتها.** ستحتفظ جميع الوكالات المشتركة في التنفيذ والمسؤولة عن تنفيذ عناصر المشروع أو أنشطته بحسابات الإنفاق المتعلقة بالعناصر التي يختص بها كل منها. وسوف تحتفظ بحسابات للمشروع مستقلة عن الأنشطة الأخرى (غير أنشطة المشروع). وسيتم تجميع كل حسابات المشروع، بما في ذلك الحسابات الخاصة وجميع الحسابات المحلية وكشوف الإنفاق عن كل سنة مالية، وتراجع وفقا لمبادئ وممارسات المراجعة المناسبة التي تتفق وما يطبقه مكتب المراجع العام.

واو – التنظيم والإدارة[8]

35 - ستتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية مسؤولية التنفيذ العام للمشروع. وستوفر وزارة الزراعة والتنمية الريفية خدمات الإرشاد والبحوث المطلوبة لعنصر تحسين الأحوال المعيشية الريفية بينما ستقدم دائرة الخدمات الاجتماعية الخدمات اللازمة للتمكين المجتمعي. وستنشئ وزارة البيئة والموارد الطبيعية وحدة إدارة المشروع في إمبو للعمل مع الموظفين التقنيين في الأقسام في الإشراف على أنشطة المشروع وتنفيذها. وستتألف الوحدة من ثمانية من كبار المسؤولين، أي مدير المشروع ومحاسب المشروع وخبير موارد المياه والمسؤول الزراعي ومسؤول إدارة الموارد الطبيعية ومسؤول نظم معلومات الإدارة ومسؤول التنمية المجتمعية ومسؤول الاتصال في المشروع.

36 - ستنشأ، على الصعيد الوطني، لجنة رفيعة المستوى لتوجيه المشروع تعنى باتخاذ القرارات السياساتية وإقرار خطط العمل والميزانيات وضمان اتساق الأنشطة المنفذة مع السياسات والإجراءات الوطنية. وتتألف هذه اللجنة التوجيهية، التي يرأسها الأمين الدائم لوزارة البيئة والموارد الطبيعية، من ممثلين عن الوكالات المنفذة والدوائر المعنية في الوزارة. وسيكون مدير المشروع عضوا، بحكم منصبه، في اللجنة ويقوم بعمل أمين اللجنة. وعلى المستوى الإقليمي سيقدم المسؤولون التقنيون في الدوائر الإقليمية المعنية المساندة والدعم للمسؤولين عن التنفيذ في الأقسام. وسيتم التنسيق على مستوى الأقسام من خلال إنشاء لجنة تنسيق المشروع في القسم. ويتولى مفوض القسم، أو من يعينه، رئاسة لجنة التنسيق على مستوى القسم.

زاي – المبررات الاقتصادية

37 - **الفوائد.** بدون المشروع سيتسارع معدل تدهور الأراضي وستستمر الغلة في الهبوط بسبب انجراف التربة وفقدانها لخصوبتها. وتكمن الفائدة الرئيسية للمشروع في عكس اتجاه حالة تدهور الأراضي من خلال الجمع بين التدابير التي تشجع على تحسين إدارة الموارد الطبيعية من جانب الأفراد وفي الأراضي المشاع، والحد من ترسب الطمي في مجرى الانهار. ومن المنتظر أن تستفيد الزراعة من التصدي لأسباب انجراف التربة وفقدانها لخصوبتها ومن ثم ضمان استدامة النشاط الإنتاجي الرئيسي لفقراء الريف. ومن المتوقع أن يشمل المشروع نحو 60 000 أسرة، أي ما يعادل نحو 360 000 نسمة، مع الأخذ في الاعتبار التداخل المحتمل بين مختلف مجموعات المستفيدين. وسوف يسهم إحياء النظم الايكولوجية في المنتزه الوطني الطبيعي ومحمية الغابات في صون النظام الفريد في المنطقة الجبلية

[8] انظر موجز وصف دور ومسؤوليات كل وكالة حكومية والرسم البياني لتنظيم المشروع في الذيل الخامس.

وتأميـــن اســـتمرار دورها الرئيسي في توفير المياه. كما سيحقق المشروع فوائد غير مباشرة على الصعيد الوطني من حيث حماية التنوع البيولوجي والتصدي لتدهور حالة الأراضي.

38 - **التحلـــيل الاقتصادي.** لأغراض التحليل الاقتصادي احتسبت الفوائد على مدى 30 عاما بما يعبر عن الطبيعة البيئـــية للمشـــروع والـــتدهور البطيء، ولكن المطرد، في الموارد. ويبين التحليل أن المشروع سيسهم بشكل فعال في الاقتصـــاد الوطنـــي وتحقـــيق معدل عائد اقتصادي يبلغ 9.7% على مدى فترة ثلاثين عاما. ولا يأخذ هذا الحساب في الاعتـــبار الفوائد الكبيرة التي يتعذر تحديدها كميا، لاسيما فوائد الزيادة العامة في توافر المياه في الأنهار نتيجة لتحسن إدارتها والتقليل من ترسب الطمي خلف السدود.

39 - **الاســـتدامة.** سيســـاعد المشروع المجتمعات المحلية على القيام بدور أهم وتشاركي في تنميتها وتمويل حصة مـــتزايدة من التكاليف التي كانت الحكومة تتحملها من قبل. ودعما لهذا الاتجاه والإسراع بخطاه سيؤكد المشروع على تدعـــيم المنظمات الريفية وأجهزة الحكم المحلي. وسينمي المشروع المعرفة في صفوف فقراء الريف ومنظماتهم حتى يمكـــنهم اكتساب فهم أفضل للعواقب طويلة الأجل المترتبة على تدهور حالة الأراضي والترويج للممارسات الزراعية المستدامة.

حاء – المخاطر

40 - لا توجـــد مخاطـــر ترتبط بالممارسات التقنية والابتكارات التي سيروج لها المشروع ويساندها. فقد تم اختبار التكنولوجـــيات المقترحة على نطاق واسع في حقول كينيا وخارجها. ولا تشمل هذه التكنولوجيات تقنيات معقدة كما لا تتطلب مهارات إدارية متطورة تفوق إمكانات المزارعين. فضلا عن ذلك سيؤدي تطبيق التدابير الموصى بها في إدارة أحـــواض الأنهـــار وتجمـــيع المـــياه وصـــون التربة والمياه إلى تقليل تعرض المزارعين إلى المخاطر المدمرة لفشل المحاصـــيل. وبيـــنما تتضـــمن المشروعات التشاركية بعض المخاطر (مثل بطء الاستهلال وطول فترات التنفيذ وبطء تطبـــيق الممارسات الزراعية المحسنة) فقد صمم المشروع للتقليل إلى أدنى حد من هذه المخاطر وتنفيذ برامج لتدريب المستفيدين وتدعيم المنظمات المجتمعية وتقديم خدمات الإرشاد في الأقسام وتوفير الإدارة المالية الحريصة.

طاء – الأثر البيئي

41 - ســـيؤثر المشـــروع تأثيرا إيجابيا مباشرا على البيئة. إذ أنه سيحسن كمية ونوعية تدفق المياه في الأنهار كماً ونوعـــا ويقلـــل من انجراف التربة ومن ثم يزيد من الإنتاجية الزراعية وينمي الغطاء الحرجي والشجري في المزارع وفـــي الأراضـــي المشاع والحكومية (المحمية الطبيعية الوطنية وأراضي الوقف). ويتسم الوضع الراهن لإدارة موارد المـــياه بالســـحب غير المنظم وغير الخاضع للرقابة للمياه من جميع أحواض الأنهار. ونظرا لسحب المياه من أعالي مجـــرى الـــنهر وهدر قسما منها فإن معدل تدفق المياه ينخفض في موسم الجفاف، ولا يستطيع مستخدمو المياه، أسفل المجـــرى أن يحصـــلوا عليها. ويهدف المشروع إلى تحسين كفاءة استهلاك المياه لتقليل الفاقد وفي الوقت نفسه تشجيع رابطـــات مستخدمي المياه على التعاون مع الحكومة والرقابة الذاتية على سحب المياه ترشيدا لاستغلال موارد المياه. ولـــيس من المقرر إقامة شبكات كبيرة للري. ومن المتوقع أن يؤدي الإصلاح المقترح لشبكات الري التقليدية الصغيرة

إلـــى زيـــادة كفاءة استخدام المياه ومنع تغدق المياه ومعالجة الاهتمامات المرتبطة بالقضايا البيئية الكبيرة وكمية المياه المســـحوبة واستغلالها. ولن يكون لأنشطة المشروع التكميلية في إقامة السدود الترابية الصغيرة إلا تأثيرا هامشيا جدا علـــى البيـــئة، لاسيما على مستخدمي المياه في أسفل مجرى الأنهار. وتمشيا مع النظم المتبعة في كينيا سيجري تقدير بيئي في مرحلة تصميم كل من السدود الترابية الصغيرة.

42 - ســـوف تسهم الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية، في الأراضي المشاع وعلى جانبي الطرق إسهاما كبيرا في التصـــدي للعملـــية الجاريـــة لتدهور حالة الأراضي في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك من خلال التوعية بالعمليات الطبيعية التي ينطوي عليها هذا الوضع وبنوعية التدابير الحمائية البسيطة التي يمكن تنفيذها محليا والتي قد تحقق بعض العـــائد للمجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن تؤدي إقامة السدات على جانبي الطرق إلى الحد كثيرا من انجراف التربة ومـــا يترتـــب على ذلك من انجراف الطمي إلى مجاري الأنهار وترسبها فيها. وسوف يسهم إحياء النظم الايكولوجية وإدارتهـــا فـــي المنتزه الطبيعي الوطني ومحمية الغابات في صون النظام الجبلي الفريد وضمان استمرار قيامه بدور رئيســـي في توفير المياه. وبدون أنشطة الصون التي ستنفذ في إطار المشروع المقترح في هذه المنطقة من المؤكد أن تســـتمر عملية التدهور الجارية في حالة الأراضي وأن يستمر الفقر في الانتشار، بينما سيؤدي صون الموارد الطبيعية القائمة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة والحد من الفقر فيها.

ياء – السمات الابتكارية

43 - سيدخل المشروع نهجا تشاركيا ابتكاريا في إدارة حوض النهر على أساس تمكين وإشراك مستخدمي المياه في صـــنع القـــرارات والتوزيع العادل لمياه الأنهار بالمشاركة مع الحكومة لضمان الاستدامة. وقد صمم النهج التشاركي المقترح على أساس التجربة المستفادة مؤخرا من مبادرات مستخدمي المياه في منطقة المشروع في مجال التنظيم الذاتي تحقـــيقا للعدالـــة فـــي توزيع المياه في أحواض الأنهار وقت الجفاف. فضلا عن ذلك يوفر قانون المياه الجديد الأساس القانونـــي لإدارة المـــياه ويعطي للمنظمات المجتمعية دورا في إدارة حوض النهر. وستكون التجربة المستفادة من هذا المشروع النموذجي تجربة فريدة في نوعها كما ستفيد هذه الدروس البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى المهتمة بالاعتماد علـــى القطـــاع الخاص للقيام بدور، بالمشاركة مع الحكومات، في تخصيص المياه وتنظيم استخداماتها وحل النزاعات حولها بما يؤدي إلى تحسين الإدارة وخفض الإنفاق العام.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

44 - تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية كينيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساســـها تقديـــم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

45 - وجمهورية كينيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

46 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

47 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية كينيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا اثنا عشر مليونا وسبعمائة ألـــف (12 700 000) وحـــدة حقـــوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضـــاع أخـــرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2002)

1 - تكفل حكومة جمهورية كينيا (الحكومة) قيام وزارة البيئة والموارد الطبيعية (الوكالة القائدة للمشروع)، وفي غضون 90 يوما من نفاذ القرض، بفتح ثم صون حساب في مصرف تجاري توافق عليه الحكومة والصندوق وذلك بالشلن الكيني لعمليات المشروع (حساب المشروع). ومن الواجب حماية هذا الحساب من عمليات المقاصة، أو المصادرة، أو الحجز وذلك بشروط وأوضاع تقترحها الحكومة ويرتضيها الصندوق. وتمنح وحدة إدارة المشروع الصلاحية الكاملة لتشغيل حساب المشروع، ويعين مدير المشروع، ومحاسب المشروع، وخبير الموارد المائية في وحدة إدارة المشروع باعتبارهم الموقعين المفوضين. وتتطلب أي معاملة تتعلق بالمشروع توقيع اثنين من الموقعين المفوضين المذكورين على أن يكون أحدهما مدير المشروع.

2 - تكفل الحكومة قيام خزانة كل قسم من أقسام المشروع بفتح ثم صون حساب بالشلن الكيني لعمليات المشروع على مستوى القسم (حساب (حسابات)) المشروع على مستوى القسم، في الفرع المحلي للمصرف ذاته الذي تم اختياره لحساب المشروع. وتحول وحدة إدارة المشروع الأموال من حساب المشروع إلى حسابات المشروع على مستوى الأقسام وفقا لما تتطلبه خطط العمل والميزانيات السنوية المعتمدة. ويعين المحاسب، وموظف المياه، وموظف الغابات، وموظف التنمية في كل قسم من أقسام المشروع باعتبارهم الموقعين المفوضين لحسابات المشروع المعنية على مستوى الأقسام.

3 - تتيح الحكومة للوكالة القائدة للمشروع الأموال المقابلة من مواردها الذاتية بمبلغ إجمالي يعادل تقريبا 1 780 000 دولار أمريكي، وفقا للإجراءات الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية. وتغطي الأموال المقابلة ما يلي: (أ) كل الضرائب المتكبدة في ظل المشروع؛ ولهذه الغاية فإن الحكومة ستعفي من الضرائب عمليات استيراد، وتوريد، وإمداد كل السلع، والأشغال المدنية، والخدمات الممولة من القرض؛ (ب) واعتبارا من السنة الثالثة للمشروع: تكاليف صيانة الطرق الفرعية التي تم إصلاحها في ظل عنصر تحسين الأحوال المعيشية الريفية؛ ولهذه الغاية سترصد الحكومة اعتمادات في الميزانية في ظل سنة مالية تكافئ الأموال المقابلة التي تنص عليها خطة العمل والميزانية السنوية المعتمدة لسنة المشروع المعنية وستتيح مثل هذه الاعتمادات لوحدة إدارة المشروع كل نصف سنة سلفا في حساب المشروع.

4 - تكفل الحكومة أن ترصد الوكالة القائدة للمشروع، وفقا لإجراءاتها ولأحكام القوانين الوطنية بشأن تملك الأراضي، اعتمادات في الميزانية للحصول على الأراضي للاستثمارات المائية للمشروع، وفقا للحاجة.

5 - تكفل الحكومة تنفيذ مذكرة التعاون بين دائرة الغابات، وإدارة الحياة البرية الكينية، والمتحف الوطني الكيني، والمؤرخة في 19 مارس/آذار عام 1996، المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية في محمية الغابات والمنتزه الوطني في جبل

كينيا، ستنفذ في غابة جبل كينيا، وأن يبدأ ذلك قبل العناصر الفرعية لعنصر صون البيئة في المشروع المتصلة بإدارة النظام الإيكولوجي في جبل كينيا، وإحياء المنتزه الوطني ومحمية الغابات.

6 - تكفل الحكومة قيام موظف نظم المعلومات في وحدة إدارة المشروع بإنشاء نظام تشاركي للرصد والتقييم ونظام لمعلومات الإدارة في موعد لا يتجاوز أثني عشر (12) شهرا من نفاذ القرض، وقيام وحدة إدارة المشروع بتدابير الصقل اللازم في ضوء الخبرة المكتسبة أثناء السنة الأولى للمشروع. وتقع على كاهل كل الموظفين التقنيين في وحدة إدارة المشروع مسؤولية رصد تنفيذ أنشطة المشروع ضمن العناصر التي تشملها مهامهم وضمان تغذية نظام معلومات الإدارة بالمعلومات. وعلى مستوى الأقسام يتحمل كل الموظفين المنفذين المسؤولية عن رصد تنفيذ أنشطة المشروع ورفع التقارير إلى وحدة إدارة المشروع. وسيستند النظام التشاركي للرصد والتقييم إلى استنتاجات المسوح القاعدية المنفذة خلال مرحلة استهلال المشروع. وسيصمم هذا النظام على نحو يكفل استخلاص معدل التنفيذ بالمقارنة مع الغايات والأهداف المعتمدة، على نحو ما هي واردة عموما في كتيب تنفيذ المشروع ولا سيما في خطط العمل والميزانيات السنوية. كما أن هذا النظام يستخلص الآثار البيئة والاقتصادية – الاجتماعية لأنشطة المشروع ومدى استدامتها. وسيوفر النظام التشاركي للرصد والتقييم معلومات أساسية لنظام معلومات الإدارة. وسيرصد نظام معلومات الإدارة ما يلي: (أ) المعلومات المالية للمشروع؛ (ب) عمليات التسجيل المعتادة والمنتظمة للتقدم المحقق بالمقارنة مع الأهداف المعتمدة للمشروع ورفع التقارير عن ذلك؛ (جـ) تقدير أثر أنشطة المشروع على المجموعة المستهدفة.

7 - والى جانب المراجعة المالية للمشروع، فإن الحكومة ستكفل قيام مراجعها العام، أو مراجعين مستقلين خارجيين يرتضيهم الصندوق بعمليات المراجعة المادية الداخلية لضمان الامتثال لعقود توريد المعدات والمواد. وسترفع تقارير المراجعين إلى وحدة إدارة المشروع في موعد أقصاه ستة (6) أشهر بعد نهاية الفترة الخاضعة للمراجعة.

8 - تكفل الحكومة تمثيل النساء في تنظيم وإدارة المشروع. كما تكفل الحكومة إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل أنشطة المشروع خلال فترة تنفيذه وأن يسعى كل طرف من أطراف المشروع إلى تحقيق الأهداف المحددة في نظام معلومات الإدارة بغية تحقيق التوازن الجنسي في صفوف المستفيدين من المشروع.

9 - حدد ما يلي كشروط لصرف الأموال من القرض:

(أ) أن تفتح الحكومة حسابا خاصا؛

(ب) أن يتم استكمال الجانب المالي من كتيب تنفيذ المشروع وأن يوافق الصندوق على مسودته.

10 - حدد ما يلي كشروط سابقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) تعيين الوكالة القائدة للمشروع لمدير للمشروع وموافقة الصندوق عليه؛

(ب) إنشاء وحدة إدارة المشروع في مكاتب في إيمبو، وتعيين محاسب المشروع وموظف نظم معلومات الإدارة على الأقل؛

(جـــ) إنشاء لجنة توجيه السياسات؛

(د) أن تكـــون اتفاقية القرض قد وقعت، وأن يكون التوقيع والآراء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومة الضرورية؛

(هـــ) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن المدعي العام للحكومة أو عن مستشار قانوني آخر يوافق عليه الصندوق، وذلك على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.